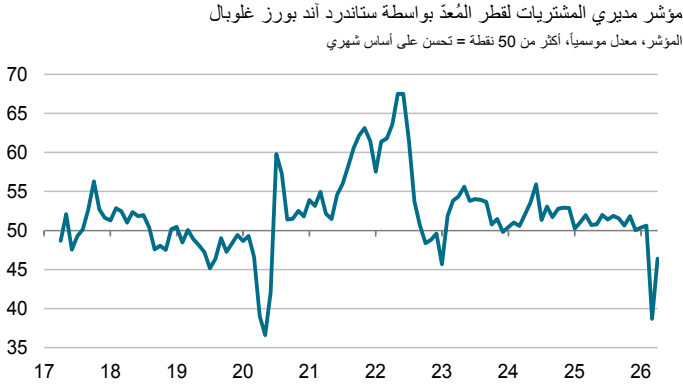


مؤشر مديري المشتريات لقطر المُعدّ بواسطة ستاندرد آند بورز غلوبال

استمرّت التوترات الإقليمية في تعطيل النشاط التجاري لشركات القطاع الخاص غير النفطي في قطر في أبريل



جمعت البيانات خلال الفترة من 9 إلى 23 أبريل 2026. المصدر: مؤشر مديري المشتريات لقطر المُعدّ بواسطة ستاندرد آند بورز غلوبال © 2026 ستاندرد آند بورز غلوبال.

تعليق

وتعليقاً على نتائج الدراسة الأخيرة، قال تريفور بالشين، مدير الدراسات الاقتصادية في ستاندرد آند بورز غلوبال ماركت انتليجنس:

"شهدَ النشاط التجاري لشركات القطاع الخاص غير النفطي في قطر اضطراباً مجدداً في أبريل 2026 الذي يُعزى إلى حالة عدم اليقين التي أحدثتها الحرب واستمرار انعدام الاستقرار في المنطقة. وسجلت الطلبات الجديدة انخفاضاً حاداً، ما أدى إلى انخفاض جديد في إجمالي النشاط التجاري والتوقعات المتشائمة بشأن النشاط التجاري للإثني عشر شهراً المقبلة.

ورغم ذلك، تعافت مؤشرات الإنتاج والطلبات الجديدة بشكل حاد منذ مارس 2026، لتعزز الأمل بإحداث صدمة مؤقتة في الاقتصاد مقابل الانكماش طويل الأمد. وتراجعت درجة التفاؤل العامة كما ظهر في تسجيل مؤشر النشاط المستقبلي لانخفاض ملحوظ، حيث توقعت 29% من الشركات المشاركة في الدراسة انخفاض النشاط التجاري خلال الإثني عشر شهراً المقبلة مقارنة بنسبة 70% في مارس 2026."

أبريل 2026
قراءة مؤشر مديري المشتريات تبقى ضمن مستوى الانكماش في أبريل ولكنها تعافت مقارنة بشهر مارس بسبب تباطؤ انخفاض الطلبات الجديدة ومستوى الإنتاج الشركات القطرية تقدم توقعات أقل سلبية بشأن النشاط التجاري للإثني عشر شهراً المقبلة مقارنة بشهر مارس 2026 الضغوط التضخمية على الأسعار تتعاضد في شركات القطاع الخاص غير النفطي

أشارت أحدث بيانات مؤشر مديري المشتريات المُعدّ بواسطة ستاندرد آند بورز غلوبال (S&P Global) إلى استمرار تعطيل النشاط التجاري لشركات القطاع الخاص غير النفطي في قطر بسبب الحرب في المنطقة في بداية الربع الثاني من العام 2026 رغم أن عدداً من المشاركين في الدراسة أشاروا إلى تأثيرات أدنى كثيراً في أبريل مقارنة بشهر مارس 2026.

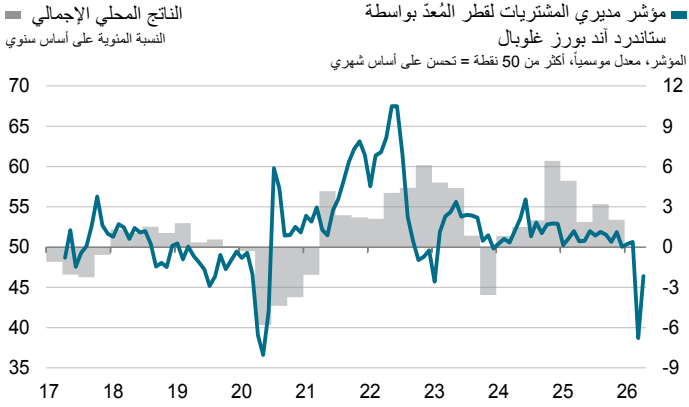
يتمّ تجميع مؤشرات مديري المشتريات لقطر من الردود على أسئلة الاستطلاع، الواردة من لجنة تضم حوالي 450 شركة من شركات القطاع الخاص غير النفطي. ومؤشر مديري المشتريات الرئيسي لقطر المُعدّ بواسطة ستاندرد آند بورز غلوبال هو مؤشر مركب مكون من رقم واحد يشير إلى أداء شركات القطاع الخاص غير النفطي في قطر. ويُحتسب مؤشر مديري المشتريات الرئيسي لقطر على أساس مؤشرات الطلبات الجديدة والإنتاج والتوظيف ومواعيد تسليم الموردين ومخزون المشتريات.

وارتفع مؤشر مديري المشتريات من 38.7 نقطة في مارس إلى 46.4 نقطة في أبريل. وأشار ذلك إلى تدهور النشاط التجاري لشركات القطاع الخاص غير النفطي مجدداً ولكن بمعدل أدنى كثيراً. وكانت القراءة الأخيرة للمؤشر ثامن أدنى قراءة منذ بدء الدراسة في أبريل 2017.

وبعد انخفاضها بمعدل قياسي في مارس، تراجعت كمية الأعمال الجديدة الواردة لدى شركات القطاع الخاص غير النفطي في قطر مجدداً في أبريل 2026. وتباطأ معدل انخفاض الأعمال الجديدة بدرجة ملحوظة ولكنه ظلّ من أعلى المعدلات في تاريخ الدراسة. وربطت الشركات المشاركة في الدراسة انخفاض الأعمال الجديدة الواردة بالصراع المستمر في المنطقة، ما أدى إلى انعدام الاستقرار في الأسواق وانخفاض نشاط العملاء.

وأثر انخفاض الأعمال الجديدة الواردة مجدداً على مستويات النشاط التجاري الكلي التي انخفضت للشهر الخامس على التوالي في أبريل 2026. وكان معدل انخفاض النشاط التجاري الكلي قوياً بوجه عام ولكنه انخفض بشكل ملحوظ منذ مارس 2025 الذي شهدَ الانخفاض الأكثر حدةً منذ مايو 2020.

وظلّت شركات القطاع الخاص غير النفطي في قطر متشائمة في توقعاتها بخصوص النشاط التجاري للإثني عشر شهراً المقبلة في أبريل 2026 في المحصلة. وتُعزى التوقعات السلبية إلى عدم استقرار الأسواق نظراً لاستمرار النزاع وضعف ثقة المستثمرين وحالة عدم اليقين العامة. ورغم ذلك، ذكرت الشركات المشاركة في الدراسة مفاوضات السلام والتسوية المحتملة للنزاع كأسباب تدعو إلى التفاؤل. وتراجعت درجة التفاؤل العامة بشكل ملحوظ خلال الشهر حيث توقعت 29% من الشركات المشاركة في الدراسة انخفاض النشاط التجاري خلال الإثني عشر شهراً المقبلة مقارنة بنسبة 70% في مارس 2026.



المصادر: مؤشر مديري المشتريات لقطر المُعدّ بواسطة ستاندرد آند بورز غلوبال، وجهاز التخطيط والإحصاء من خلال ستاندرد آند بورز غلوبال ماركيت إنتليجنس. © 2026 ستاندرد آند بورز غلوبال.

وتعاظمت الضغوط التضخمية على الأسعار في شركات القطاع الخاص غير النفطي. وارتفع معدل تضخم إجمالي الأسعار بشكل حاد إلى أعلى مستوى في 16 شهراً وكان أعلى كثيراً من مستوى الاتجاه على المدى الطويل. وارتفعت أسعار الشراء والرواتب بمعدلات قوية خلال الشهر. وسعى إلى تمرير ارتفاع الأسعار جزئياً إلى عملائها، رفعت الشركات القطرية أسعار سلعها وخدماتها للمرة الثانية في ثلاثة أشهر، ولكن بمعدل ضئيل.

ومع استمرار انخفاض الطلبات الجديدة الواردة، عملت الشركات على تقليص أنشطتها الشرائية للشهر الرابع على التوالي. وانخفض مخزون مستلزمات الإنتاج بمعدل هو الأكثر حدة منذ مايو 2020.

وعلى النقيض من تقليص الأنشطة الشرائية وتخفيض المخزون، استمرت الشركات القطرية في زيادة عدد موظفيها في أبريل 2026. وكان معدل النمو قوياً بوجه عام، ولكنه كان الأدنى منذ شهر أغسطس 2024 عندما بدأت السلسلة الحالية. وارتفعت كمية الأعمال غير المنجزة في أبريل 2026 ولكن بمعدل هو الأدنى في السلسلة الحالية التي امتدت لسبعة عشر شهراً.

معلومات الاتصال

تريفور بالشين
مدير الدراسات الاقتصادية
ستاندرد آند بورز غلوبال ماركيت إنتليجنس
رقم الهاتف: +44-1491-461-065
trevor.balchin@spglobal.com

كريتي كورانا
الاتصالات المؤسسية
ستاندرد آند بورز غلوبال ماركيت إنتليجنس
رقم الهاتف: +91-971-101-7186
kritikhurana@spglobal.com
press.mi@spglobal.com

إذا كنت تفضل استلام البيانات الإخبارية من ستاندرد آند بورز غلوبال، يرجى إرسال رسالة إلى البريد الإلكتروني: press.mi@spglobal.com. لقراءة سياسة الخصوصية الخاصة بنا، يرجى الضغط هنا.

المنهجية

يتم إعداد مؤشر مديري المشتريات لقطر المُعدّ بواسطة ستاندرد آند بورز غلوبال من الرود على الاستطلاع المرسل إلى مديري المشتريات في لجنة تضم 450 شركة من شركات القطاع الخاص غير النفطي. يتم تقسيم اللجنة حسب حجم القطاع التصنيعي والقوى العاملة للشركة بناءً على المساهمات في الناتج المحلي الإجمالي. بدأت عملية جمع البيانات في أبريل 2017.

يتم جمع الرود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر وينتشر إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الرود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و100، حيث القراءة الأعلى على 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مديري المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%) ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى التواصل على: economics@spglobal.com.

إخلاء مسؤولية

تؤثر ملكية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالبيانات الواردة هنا إلى شركة S&P Global أو الشركات التابعة لها أو بترخيص منها. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو النشر، أو التوزيع، أو النقل للبيانات بأية وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من شركة S&P Global. ولا تتحمل شركة S&P Global أية مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو عدم النقاء، أو عمليات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل شركة S&P Global أية مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. مؤشر مدراء المشتريات PMI و S&P Global Inc علامتان تجاريتان مسجلة باسم S&P Global Inc أو حاصلة على ترخيص ب المحدودة وأو شركتها التابعة.

تم نشر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Market Intelligence وليس بواسطة S&P Global Ratings، وهو قسم من S&P Global يُدار بشكل منفصل. يُحظر إعادة إنتاج أي معلومات أو بيانات أو مواد، بما في ذلك التصنيفات ("المحتوى") بأي شكل من الأشكال إلا بإذن كتابي مسبق من الطرف المعني. ولا يضمن هذا الطرف والشركات التابعة له والموردون ("موفر المحتوى") دقة أي محتوى أو كفايته أو اكتماله أو توقيتته أو تفرده، كما أنهم غير مسؤولين عن أي أخطاء أو سهو (بإهمال أو غير ذلك)، بغض النظر عن السبب، أو عن النتائج المترتبة على استخدام هذا المحتوى. لن يتحمل موفر المحتوى بأي حال من الأحوال المسؤولية عن أي أضرار أو تكاليف أو نفقات أو رسوم قانونية أو خسائر (بما في ذلك فقدان الدخل أو خسارة الأرباح وتكاليف الفرصة البديلة) فيما يتعلق بأي استخدام للمحتوى.